

«حقوق الإنسان» وقضايا المجتمع

■ أمل مبروك عبد الحليم

عَرَّف الفلاسفة الإنسان بأنه «كائن ناطق»؛ أي عاقل قادر على إدراك العالم من حوله، فلا شكَّ كذلك أنه كائن يسعى لتحقيق حاجاته ورغباته وتأمين حياة كريمة؛ يُعَدُّ الحق والعدل والحرية الركائز الأساسية فيها، وقد ارتبطت قضية «حقوق الإنسان» - بشكل جذري ومباشر - بوجود الإنسان ذاته، حيث نشطت العلوم جميعاً وسخَّرت نظرياتها ومناهجها للبحث في ماهية الإنسان بوصفه كائناً حياً عاقلاً يختلف عن غيره من الكائنات الحيَّة¹.

وقد تزايد حجم الاهتمام الدولي والوطني بحماية حقوق الإنسان وحيرياته الأساسية، إلى حد القول بأن هذا العصر - وبحق - هو عصر «حقوق الإنسان»، وتعبّر عبارة «توماس جيفرسون» Thomas Jefferson (1743 - 1826) (أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة والكاتب الرئيس لإعلان الاستقلال عام 1776) أصدق تعبير عن أهمية حق الإنسان في الحياة والحرية؛ يقول: «نحن نعدّ هذه

1 - سامح عوده، أصل فكرة حقوق الإنسان وإطارها الفلسفي، مجلة الحوار المتمدن، العدد (1832)، 2007. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89174



الحقائق من البديهيات التي لا يمكن إنكارها، وهي أن جميع البشر قد خلُقوا متساوين، وأن خالقهم قد حباهم بحقوق معيّنة لا يمكن انتزاعها؛ ومن بين هذه الحقوق: حق الحياة، والحرية، والسعي إلى تحقيق السعادة». وبهذه العبارة حوّل «جيفرسون» وثيقة من الوثائق التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر بشأن المظالم السياسية إلى إعلان دائم لحقوق الإنسان².

ومن الجدير بالذكر أن حقوق الإنسان كإنسان - بغض النظر عن جنسه وعقيدته ودينه ولغته - لم يتم الاهتمام بها على الصعيد الدولي، إلا مع إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام 1948³. واعتمدت الجمعية العامة هذا الإعلان وأصدرته، وطلبت من البلدان الأعضاء كافة أن تدعو لنصّ الإعلان وأن تعمل على نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه؛ لا سيما في المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى، دون أي تمييز بسبب المركز السياسي للبلدان والأقاليم⁴.

ومن أهم الأفكار الرئيسة في هذا الإعلان، أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وأن تناسي حقوق الإنسان وازدراءها قد أفضيا إلى أعمال همجية أذت الضمير الإنساني، وكان أقصى ما يصبو إليه عادة البشر هو إيجاد عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة، ويتحرّر من العبودية والخوف. وكان من الضروري أن يتولّى القانون حماية حقوق الإنسان كي لا يضطر المرء - آخر الأمر - إلى التمرد على الاستبداد والظلم. وقد أكّدت شعوب الأمم المتحدة في الميثاق - من جديد - إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن

2 - نقلًا عن: لين هانت، نشأة حقوق الإنسان (لمحة تاريخية)، ترجمة فايقة جرجس حنا، مراجعة

محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012، ص 15.

3 - جميل محمد حسين، قانون حقوق الإنسان: المقدمة والمبادئ الأساسية، جامعة بنها، كلية

الحقوق، 2009، ص 4.

4 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (المقدمة).

تدفع بالرفقي الاجتماعي قدماً، وأن ترفع مستوى الحياة في جوّ من الحرية أوسع وأشمل⁵.

ويعتقد بعضهم أن قواعد حقوق الإنسان هي نتاج تطور طبيعي وتلقائي لقواعد الحرية والمساواة؛ فقد كانت الثورة الفرنسية سبابة في الدعوة إلى تحرير المواطن وحماية حقوق الإنسان من جميع الانتهاكات والقيود، غير أن المجتمع الدولي لم يعرف «حقوق الإنسان» بمفهومها العصري إلا عند صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن الضروري تأكيد أنه رغم أهمية وجود التشريعات والقوانين التي تتضمن آليات تحقيق الحماية

المطلوبة لحقوق الإنسان؛ فإن موضوع هذه الآليات يبقى موضوعاً أكبر من حجم القوانين والتشريعات رغم أهميتها⁶. لذلك، فإن الاقتناع بمشروعية الحقوق والحريات والدفاع عنها لا تترسّخ في أذهان الناس ووجدانهم إلا عن طريق العلم والمعرفة، ووسائل التثقيف والإعلام المختلفة⁷.

إن الحديث عن إنشاء آليات لحماية حقوق الإنسان يُعد نقله نوعية مهمة، شهدها المجتمع الدولي بمختلف مكوناته، من حيث إن التوافق بين

مضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وسائر العهود والمواثيق الدولية اللاحقة، واللوائح المتضمنة ضمانات قانونية وقضائية - من شأنه حماية حقوق الأفراد؛ غير أن كل هذه القوانين لا تستطيع تأمين الحماية الفعلية، ويستحيل - مع ذلك - صيانتها من كل أوجه الخرق وأشكال الانتهاكات. وعلى الرغم من

**من الجدير بالذكر أن
حقوق الإنسان كإنسان
- بغض النظر عن جنسه
وعقيدته ودينه ولغته -
لم يتم الاهتمام بها على
الصعيد الدولي، إلا مع
إعلان الأمم المتحدة
لحقوق الإنسان عام 1948.**

5 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (الديباجة).

6 - خياطي مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011، ص 2.

7 - عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 3.

الالتزام المعنوي والأخلاقي الذي يحمله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق والاتفاقيات - حتى إن سلّمنا بهذه القيمة وأهميتها - فإن ذلك لا يكفي لأداء هذا الدور⁸.

مفهوم حقوق الإنسان

يُعدُّ مفهوم «حقوق الإنسان» جزءاً جوهرياً من الوعي المعاصر؛ حيث شغل حيّزاً واسعاً من الاهتمام العالمي والإعلامي، حتى أصبح من أهم دعائم النظام العالمي الجديد، ومحوراً أساسياً للثقافة التنويرية ولدراسات إنسانية شتى. وقد راقب الضمير العالمي باهتمام كبير هذا المفهوم في كافة المجالات السياسية والوطنية؛ لما لعبته الأفكار السياسية والمذاهب الفلسفية والنظريات الاجتماعية من دور بالغ الأهمية في صراع الإنسانية ضد الاستبداد، وبذلل المحاولات الجادة لإرساء قواعد فعالة لحقوق الإنسان⁹. لذلك عدّ موضوع حقوق الإنسان حديث المحافل الدولية، والمحور الذي تدور حوله العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية. ويرجع الفضل الكبير في هذا الاهتمام بموضوع حقوق الإنسان إلى الإدراك الدولي للقيمة الكبرى لأدمية الكائن البشري والحفاظ على كرامته¹⁰.

لكن مفهوم «حقوق الإنسان» يضرب بجذوره البعيدة في الفكر القديم، وفي فكر العصور الوسطى لدى مختلف الديانات والمذاهب، التي شهدت تبلور اتجاهات فكرية ذات نزعة إنسانية؛ إلا أن النشأة الحقيقية لهذا المفهوم ارتبطت بالتحوّلات التاريخية والفكرية التي حدثت في أوروبا منذ عصور النهضة، والتي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وربما كانت الروافد الفلسفية لحقوق الإنسان هي الاعتراف بوجود حقوق خاصة بالإنسانية، وهي الحقوق التي طورتها مدرسة «الحق

8 - خياطي مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان، ص 2.

9 - كريمان محمود إبراهيم مغربي، الأصول التاريخية لحقوق الإنسان، جامعة حلوان، كلية الآداب، ص 2.

10 - خياطي مختار، دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان، ص 29.

الطبيعي» باتجاهاتها المتعددة، والتي انتهت إلى الاعتراف بحقوق أساسية للإنسان؛ كحق التملك، وحق الحياة، وحق الاعتقاد... وغيرها¹¹.

كما أرجعت هذه الحقوق إلى الطبيعة البشرية ذاتها بوصفها حقوقاً ذاتية. وبجانب مدرسة «الحق الطبيعي» بلورت الفلسفة السياسية الحديثة مفهوماً واسعاً للحرية بوصفها ميزة جوهرية للإنسان، كما طوّرت فكرة «التعاقد»، التي هي حجر الزاوية في التصور الحديث لنشوء المجتمع، ونشوء الدولة، ونشوء نظام السلطة. وهكذا، فإن مفهوم «حقوق الإنسان» ليس مفهوماً منزلاً؛ بل هو جزء أساسي من الفكر السياسي الحديث المتمثل في الديمقراطية، والتعاقد، والشرعية الانتخابية، وحقوق الإنسان بقسميها: (الحرّيات أو الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية)¹².

يُعدُّ مفهوم «حقوق الإنسان» جزءاً جوهرياً من الوعي المعاصر؛ حيث شغل حيزاً واسعاً من الاهتمام العالمي والإعلامي، حتى أصبح من أهم دعائم النظام العالمي الجديد، ومحوراً أساسياً للثقافة التنويرية ولدراسات إنسانية شتى.

إن مفهوم «حقوق الإنسان» كان - وما زال - الشغل الشاغل لبني البشرية منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا، وسوف تظل المسألة الجوهرية، طالما يكمن في هذا الوجود صراع بين قوى الشر وقوى الخير، بين قوى الظلم وقوى العدل، بين قوى المساواة وقوى العنصرية، بين قوى النفي وقوى الإثبات. وهذا يؤكد قولنا: إن مسألة «حقوق الإنسان» من مكونات وجود الإنسان نفسه؛ لأن

وجوده لا ينفصل عن وجود التناقض والتضاد، والصراع بينه وبين ذاته من جانب، وبينه وبين أبناء البشرية جميعاً من جانب آخر¹³. فأينما وُجد الإنسان وجدت معه مقومات الحقوق التي تستجيب لفطرته وتلبي احتياجاته، وتردع منتهك حرياته

11 - حقوق الإنسان: الأصول والأسس الفلسفية، إعداد وترجمة محمد سيلا وعبد السلام بنعبد العالي، دفاثر فلسفية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2004، ص 5.

12 - المرجع السابق، ص 6.

13 - حسن مصطفى الباش، حقوق الإنسان بين الفلسفة والأديان، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، بنغازي، 1997، ص 7.

وعدالة علاقاته. لذلك كانت الأفكار المتصلة بهذه الحقوق محل اختلاف في المفاهيم لدى كل من الفلاسفة وعلماء الاجتماع ومفكري السياسة¹⁴.

تعريف حقوق الإنسان

نبدأ تعريف «حقوق الإنسان» بكلمة «الحق»؛ حيث تُعطي بعض القواميس والمعاجم تعريفات كثيرة لكلمة «الحق»: الذي يعني نقيض الباطل، وجمعه: حُقُوقٌ وحِقَاقٌ. وَحَقُّ الأَمْرِ يَحِقُّ وَحُقُّ حَقًّا وَحُقُوقًا، أي صار حَقًّا وَثَبْتُ؛ قال الأزهري: معناه: وَجَبَ يَجِبُ وَجُوبًا، وَحَقَّ عَلَيْهِ القَوْلُ وَأَحَقَّقْتُهُ أَنَا. وفي التنزيل: ﴿قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [القصص: 63] أي: ثَبْتُ، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: 71]؛ أي: وَجِبْتُ وَثَبْتُ، وكذلك: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ﴾ [يس: 7]. وَحَقَّهُ يَحُقُّهُ حَقًّا وَأَحَقَّهُ، كلاهما: أَثَبْتُهُ وصار عنده حَقًّا لا يَشُكُّ فِيهِ. وَأَحَقَّهُ: صَيَّرَهُ حَقًّا، وَحَقَّهُ وَحَقَّقَهُ: صَدَّقَهُ. وَحَقَّقَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ: هذا الشيءُ هو الحَقُّ، كقولك: صَدَّقَ. ويقال: أَحَقَّقْتُ الأَمْرَ إِحْقَاقًا: إِذَا أَحْكَمْتَهُ وَصَحَّحْتَهُ. وَحَقَّ الأَمْرُ يَحُقُّهُ حَقًّا وَأَحَقَّهُ: كان منه على يقين، بمعنى حَقَّقْتُ الأَمْرَ وَأَحَقَّقْتُهُ إِذَا كُنْتُ عَلَى يَقِينٍ مِنْهُ. ويقال: ما لي فيك حَقٌّ وَلَا حِقَاقٌ؛ أي خصومة. وَحَقَّ حَذَرَ الرَّجُلِ يَحُقُّهُ حَقًّا وَحَقَّقْتُ حَذْرَهُ وَأَحَقَّقْتُهُ: أي فعلتُ ما كان يحذره. وَحَقَّقْتُ الرَّجُلَ وَأَحَقَّقْتُهُ إِذَا غَلَبْتُهُ عَلَى الحَقِّ وَأَثَبْتُهُ عَلَيْهِ. وَحَقَّهُ عَلَى الحَقِّ وَأَحَقَّهُ غَلَبَهُ عَلَيْهِ، وَاسْتَحَقَّهُ: طلب منه حَقَّهُ¹⁵.

والحق مصدرٌ يطلق على الوجود في الأعيان، وعلى الوجود الدائم، وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم للواقع ومطابقة الواقع، ويُطلق على العقائد والأديان والمذاهب. والحق في الاصطلاح هو: الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وقيل: الصواب إصابة الحق، والفرق بين الصواب

14 - أحمد مبارك سالم، حقوق الإنسان بين الفلسفة والعقيدة والسياسة، مركز الإعلام الأمني، ص 1.
15 - ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، 2003، (المجلد الثاني)، (باب الحاء)، ص 526.

أيضاً: المُعْجَم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، 1985، الجزء الأول، (باب ححق)، ص 194.

والصدق والحق: أن الصواب هو الأمر الثابت في نفس المرء الذي لا يسوغ إنكاره، والصدق هو إن يكون ما في الذهن مطابقاً لما في الخارج، والصواب خلاف الخطأ، وهما يستعملان في المجتهديات، والحق والباطل يستخدمان في المعتقدات¹⁶.

وفي المعاجم القانونية المتخصصة، يُعرف الحق - على وجه العموم - بأنه ما قام على العدالة والإنصاف وسائر أحكام القانون ومبادئ الأخلاق، وهو كذلك طلبٌ أو امتياز أو سلطة أو حصانة يمتلكها الأفراد في مواجهة الدولة، فتصبح بمثابة قيود عليها، يدفع صاحب الحق إلى المطالبة به استناداً إلى أسس أخلاقية

يبدأ تعريف «حقوق الإنسان» بكلمة «الحق»؛ حيث تُعطي بعض القواميس والمعاجم تعريفات كثيرة لكلمة «الحق»: الذي يعني نقيض الباطل، وجمعه: حُقوقٌ وحِقاٌ. وَحَقَّ الأمرُ يَحِقُّ وَحَقُّ حَقًّا وَحُقُوقًا، أي صار حَقًّا وثبت.

وتقافية مقبولة في المجتمع. ومفهوم الحق لدى فقهاء القانون هو تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخوّل الشخص - على سبيل الانفراد والاستثناء - التسلط على شيء أو اقتضاء أداء معين من شخص آخر¹⁷. ويُقصد بالاستثناء اختصاص الشخص بقيمة معينة وحده دون غيره، ونسبتها إليه وتبعيتها له دون الكافة. وكذلك يُقصد بالتسلط النتيجة الحتمية للاستثناء، ومعناه أن يقوم الشخص على تلك القيمة المعنية بالسلطة والهيمنة والسيطرة بما يقتضيه ذلك من حرية التصرف في تلك القيمة، وهذا الاستثناء لا بد أن يكون مستنداً إلى القانون،

كما أن حرية التصرف لا بد وأن تكون مشروطة بعدم الإضرار بغيره¹⁸.

16 - أبو البقاء بن موسى الحسيني، الكليات: مُعجم في المصطلحات والفروق اللغوية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1993، ص 390 - 391.

أيضاً: نبيل قرقور، حقوق الإنسان بين المفهوم الغربي والإسلامي، الجزائر، دار الجامعة الجديدة، (حقق)، 2010، ص 22.

17 - عبد الحكيم العيلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، دار الكتب، القاهرة، 1983، ص 171.

18 - محمد الشايب، الحماية الجنائية لحقوق المتهم وحياته: دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص 18.



من هذا المنطلق يمكن تحديد الاتجاهات العامة لتعريف الحق عند رجال القانون في الفقه القانوني الوضعي بثلاثة مذاهب لكل منها نظريته التي تستند إلى القيمة، وهذه النظريات هي أولاً: «نظرية الإرادة أو النظرية الشخصية»، ويذهب أنصارها إلى تعريف الحق بأنه: قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون شخصاً معيناً ويرسم حدوداً. وهذا التعريف هو المعتمد عند أصحاب نظرية الإرادة، وقد سُميت بهذا الاسم لأن أصحابها يُعرّفون الحق بالنظر إلى صاحبه، كما أن القدرة الإرادية صفة تلحق بالشخص صاحب الحق، ويؤخذ على هذا التعريف تعارضه مع المنطق؛ إذ إن القدرة أو الإرادة التي ينهض عليها هذا التعريف لا تعدو أن تكون نتيجة لوجود الحق والإقرار به وليست جوهره. هذا فضلاً عن حقيقة أن الواقع يعرف حالات تثبت فيها لبعض الأفراد حقوق معينة دون أن تكون لهم إرادة، مثال على ذلك: حالات المجنون، والصغير غير المميز.

النظرية الثانية هي: «نظرية المصلحة»، ويذهب أنصارها إلى تعريف الحق بأنه: مصلحة يحميها القانون. وهذه المصلحة قد تكون مادية (كحق الملكية مثلاً)، وقد تكون معنوية (كالحقوق الشخصية التي منها: الحق في الحرية، والحق في سلامة البدن، والحق في المحافظة على شرف الإنسان وكرامته). كما أن هذه المصلحة تتحقق بالنسبة إلى عموم الأفراد حتى ولو انعدمت الإرادة أو أخفقت لدى بعضهم. ويؤخذ على هذا الاتجاه أنه قد بُني على مقولة رئيسة مؤداها أن العنصرين ليس من جوهر الحق في شيء، وإنما هو الهدف منه؛ ومن ثم فهو أمر خارج عنه. وكذلك الحال بالنسبة إلى العنصر الآخر (الشكلي) المتمثل في الحماية القانونية؛ فهذه الحماية لا تصلح - هي أيضاً - لأن تكون جوهرًا للحق، وإنما لا تعدو أن تكون مجرد وسيلة يقرها القانون لحماية شيء موجود هو الحق. فكأن هذه الحماية موجودة؛ لأن الحق موجود أصلاً قبل كل ذلك. والنظرية الثالثة هي: «النظرية المختلطة»؛ أي التي حاولت الجمع بين النظريتين السابقتين. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحق هو سلطة للإرادة الإنسانية، معترف بها ومحمية من القانون، كذلك يرون أن الحق سلطة مقصود بها مصلحة

ذات صفة اجتماعية، كما يرون أن الحق هو المال أو المصلحة المحمية عن طريق الاعتراف بقدرة صاحبها¹⁹.

وقد انتهينا من تعريف «الحق»، أما ما يخص تعريف «حقوق الإنسان»، فقد اختلف الباحثون في تعريفاتهم لحقوق الإنسان؛ فبعضهم يُعرّفها بأنها: تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنساناً أي بشراً، وهذه الحقوق يُعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي؛ وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين، فهي تسبق تكوين الدولة وتسمو عليها.

لقد اختلف الباحثون في تعريفاتهم لحقوق الإنسان؛ فبعضهم يُعرّفها بأنها: تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنساناً أي بشراً، وهذه الحقوق يُعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي.

هناك تعريف آخر يرى أن حقوق الإنسان هي: مجموعة المبادئ والقيم المعنوية المستمدة من طبيعة الإنسان، والتي تؤكد على ضرورة احترام آدميته وسلامة كيانه المادي والأدبي، ونظراً لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش دونها أطلق عليها عدد من المصطلحات منها: «عناصر الشخصية»، و«الحقوق الملازمة للشخصية» و«الحريات العامة» و«الحقوق الطبيعية» و«حقوق الإنسان»²⁰.

وعرفتها «ليا ليفين» Leah Levin (1888 - 1970) بأنها: «مطالب أخلاقية أصيلة وغير قابلة للتصرف، وهي مكفولة لجميع بني

البشر بفضل إنسانيتهم وحدها. وقد صيغت هذه الحقوق فيما يُعرف اليوم بـ «حقوق الإنسان»، وتأسست وفقاً لقواعد القانون في المجتمعات الوطنية والدولية»، وتعتمد هذه الحقوق القانونية على موافقة المحكومين بما يعني موافقة المستهدفين بهذه الحقوق²¹. أما «رينيه كاسان» Rene Cassin

19 - نضال جمال جرادة، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. <http://www.eastlaws.com>

20 - قدرى الأطرش، مدخل إلى قضايا حقوق الإنسان، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2008، ص 653 - 654.

21 - ليا ليفين، حقوق الإنسان... أسئلة وإجابات، ترجمة علاء شلبي، مراجعة ادريس نجيم، اليونسكو، 2009، ص 21.



(1887 - 1976) - الذي اشترك في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مدينة إستراسبورج بفرنسا - فقد عرف حقوق الإنسان بأنها: فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية، يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان؛ وذلك بتحديد الحقوق الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني²².

ويتضح من التعريفات السابقة إن حقوق الإنسان علمٌ يتعلق بالإنسان، ولا سيما الإنسان الذي يعيش في ظل الدولة، ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتهامه بجريمةٍ ما، أو عندما يكون ضحيةً للانتهاك، عن طريق تدخل القاضي الوطني والمنظمات الدولية، كما ينبغي أن تكون حقوق الإنسان - ولا سيما الحق في المساواة - متناسقة مع مقتضيات النظام العام. معنى ذلك أنها الحقوق والمميزات التي هي حق طبيعي ويملكها كل كائن بشري، وعلى الدولة احترامها؛ تطبيقاً لما نصّت عليه المواثيق الدولية والإقليمية. كما تعني أيضاً توفير الاحتياجات اللازمة لعموم الأشخاص، وتوفير حياة كريمة للإنسان؛ لتأمين مصدر رزقه وحقه في العمل والإنتاج وحقه في المشاركة في الحياة العامة.

حقوق الإنسان والمجتمع المدني

تطور الاهتمام بحقوق الإنسان في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وأصبح - بعد أقل من نصف قرن - ذا تأثير عميق في الممارسة وفي النظرية على حدٍ سواء، كما شكّل جزءاً لا يتجزأ من المجال المعرفي والقانوني والسياسي والأخلاقي والاجتماعي والفلسفي. لقد أصبح مجال حقوق الإنسان جزءاً من الوعي المعاصر، وإطاراً لكل المجالات الإنسانية ومحوراً لدراسات إنسانية شتى، وخطاباً عالمياً تتصارع حوله السياسات الدولية وتتنازع، وموضوعاً للتفاعل والتواصل بين مختلف الثقافات

22 - يُنظر إلى نسرين محمد عبده حسونة، حقوق الإنسان: المفهوم والخصائص والتصنيفات والصادر، شبكة الألوكة: www.alukah.net

والحضارات والمجتمعات. وإذا كان للدولة دورٌ بارزٌ في حماية حقوق الإنسان من خلال أجهزتها المختلفة؛ فإن لمؤسسات المجتمع المدني دور لا يقل أهمية عن الدور الذي تمارسه الحكومات، بوصفها مجموعة من التنظيمات الطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها، والتي لا تهدف إلى تحقيق الربح عند ممارسة نشاطها. لذلك فإن دراسة الآثار التي تركتها مؤسسات المجتمع المدني على ميادين حقوق الإنسان جاءت نتيجة للأسباب عدة، وأصبحت تحتم على الباحثين إعادة النظر في المكانة التي تحتلها تلك المؤسسات في التعامل مع ملفات مهمة؛ مثل ملف حقوق الإنسان. وهناك

إنَّ حقوق الإنسان علمٌ يتعلق بالإنسان، ولا سيما الإنسان الذي يعيش في ظل الدولة، ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتهامه بجريمةٍ ما، أو عندما يكون ضحيةً للانتهاك، عن طريق تدخل القاضي الوطني والمنظمات الدولية.

ازدياد في عدد هذه المؤسسات، وهناك تنوع في ميادين العمل التي تقوم بها، كذلك سجلت مؤسسات المجتمع المدني تطوراً ملموساً على صعيد العلاقات الدولية التي أقامتها مع العديد من المؤسسات الدولية المؤثرة²³. لذلك حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الأيديولوجية والفكرية، وكانت الفكرة الأساسية تنصب على أن مفهوم المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية. ولقد عرفته ندوة

المجتمع المدني التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 تعريفاً على بأنه: «المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة؛ لتحقيق أغراض متعددة؛ منها أغراض سياسية؛ كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي مثل الأحزاب السياسية للدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها

23 - عامر عياش محمد، أديب محمد جاسم، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان: «دراسة قانونية»، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، عدد (6) السنة الثانية،

2010، ص 1.



أعراض ثقافية كما في اتحادات الكتّاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي²⁴.

لقد أصبح دور المجتمع المدني أو المؤسسات غير الحكومية - في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني - موضع اعتراف المجتمع الدولي على نطاق واسع؛ حيث تسهم بشكل ملموس في برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما أنها تشارك بفاعلية في مؤتمرات رئيسة في مجال حقوق الإنسان، وتعدّ مصدراً فريداً للمعلومات. وقد ساعدت هذه المؤسسات في تحديد المعايير الدولية الجديدة وصياغتها، وتسعى للحصول على تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كما تلعب دوراً مهماً في تعزيز التربية على حقوق الإنسان، وخصوصاً على المستوى غير الرسمي. وقد اعترف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993 بأهمية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مختلف حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وعبر المؤتمر بشكل خاص عن تقديره لإسهام هذه المؤسسات في زيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان، والحق في التعليم والتدريب والبحث في هذا المجال، وعملية إعداد المعايير وتحديثها. وقد أشار المؤتمر كذلك إلى أن أنشطة هذه المؤسسات يجب ألا تتناقض مع مقاصد الأمم المتحدة، ولها الحق في القيام بأنشطة حقوق الإنسان دون أي تدخل من طرف آخر، على أن يتم القيام بذلك في نطاق القانون الوطني، ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان²⁵.

آليات مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان

لمؤسسات المجتمع المدني دورٌ مهمٌّ في حماية حقوق الإنسان، انطلاقاً من عدّ هذه الحماية جزءاً من مهمة أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع

24 - العيدي صونية، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية: جدلية الممارسة والتطبيق، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، جانفي - جوان، العددان الثاني والثالث، 2008، ص 3.

25 - إعلان فيينا، فقرة (38).

- يُنظر أيضاً إلى: ليا ليفين، حقوق الإنسان... أسئلة وإجابات، ص 136.

المدني المعنية بحقوق الإنسان، والتي ترمي إلى حماية هذه الحقوق من الخرق أو المصادرة من خلال أعمال المراقبة والرصد، وأعمال التقصي والتحقيقات، وإعداد التقارير، ورعاية ضحايا الانتهاكات، وغيرها من الآليات التي تسعى إلى حشد التأييد والعمل على تعديل القوانين والسياسات وفقاً للشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وتهدف عملية حماية حقوق الإنسان إلى دعم الضحايا ومؤازرتهم، وإخبار الرأي العام وحشد دعمه، والتأثير على صنّاع القرار، ومراقبة مدى إعمال القانون، وتوسيع قاعدة المؤيدين لنشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها. إذ تقوم مؤسسات المجتمع المدني بنشر

تمثل الرقابة التي تلجأ إليها مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان عنصراً فاعلاً؛ لبيان مدى جودة عملها في أداء المهام المناطة بها، والمتمثلة في تحسين حالة حقوق الإنسان والارتقاء بها.

تقاريرها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، وذلك من أجل إظهار الممارسات التي تقوم بها بعض الدول، والتي تمثل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، ونشر مثل هذه التقارير يؤثر في مركز الدول الأدبي والسياسي على المستوى الدولي، والذي يؤدي بدوره إلى شحذ همم الدول وغيرها من أجل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وكفالتها لمواطنيها. وتتنوع أشكال آليات الحماية التي تلجأ إليها مؤسسات المجتمع المدني في سبيل حماية حقوق الإنسان، من آليات رقابية ودفاعية إلى آليات حمائية²⁶.

تمثل الرقابة التي تلجأ إليها مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان عنصراً فاعلاً؛ لبيان مدى جودة عملها في أداء المهام المناطة بها، والمتمثلة في تحسين حالة حقوق الإنسان والارتقاء بها، كما أنها تسهم في تطوير الأدوات والآليات التي ترفع مستوى وعي الجمهور بالنسبة لدورها في تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة. والرقابة تشكل عنصراً مهماً في مسألة عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتُعد البعد الاستراتيجي الأعمق لنشر

26 - العبيدي صونية، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية: جدلية الممارسة والتطبيق، ص 29.



ثقافة حقوق الإنسان؛ لأنها تضمن العمل وفق معايير عالمية ومؤشرات أداء لإعمال أدوات حماية حقوق الإنسان العالمية والمحلية. وتمثل الرقابة أيضاً إحدى ركائز نجاح العمل، خصوصاً إذا استخدمت نتائج الرقابة في تطوير آليات العمل، وتطوير الإطار القانوني الذي يحكم علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة؛ لذلك فإن هذه المؤسسات - في سعيها نحو مراقبة أوضاع حقوق الإنسان - تلجأ أحياناً إلى أسلوب كشف الانتهاكات لبعض الحكومات، كسلاح تملكه تلك المؤسسات وتمارسه بحق تلك الحكومات، وتلعب التقارير التي تقدمها هذه المؤسسات وبعثات تقصي الحقائق دوراً مهماً في توجيه الاهتمام العالمي إلى أوضاع حقوق الإنسان السائدة في الدولة²⁷.

وقد أدت وحشية نظام الحكم أو القمع السياسي أو التعدي على الحريات العامة كلها، إلى ضرورة وجود وسائل دفاعية للتخفيف من تسلط الدولة وتأثيرها على الشعب، وكان لمؤسسات المجتمع المدني دور بارز بزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان والتعبئة للدفاع عنها؛ حيث قامت المؤسسات - طبقاً للقوانين - بأعمال عدة في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان؛ مثل إعداد سجلات منظمة عن حالات انتهاك حقوق الإنسان ضمن مناطقهم، ومخاطبة السلطات المسؤولة من أجل وقف هذه الانتهاكات، على أن يواكب ذلك توفير الحماية القانونية عن المظلومين بالمشاركة مع نقابة المحامين، مع عدم التمييز في هذه الحالات بسبب الرأي السياسي أو الديني أو العرقي²⁸.

فضلاً عن الآليات السابقة - التي تلجأ إليها مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان - فإن هناك آلية أخرى تلجأ إليها هذه المؤسسات من أجل توفير الحماية المناسبة لتلك الحقوق؛ إذ تمارس هذه المؤسسات عدة آليات حمائية، وهي جزء من متطلبات قيامها بعملها في سبيل تحقيق أهدافها، ومن أهم الآليات الحمائية التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني: إثارة الرأي العام العالمي باتجاه يخدم حقوق الإنسان، وتقديم الشكاوى بصدد

27 - المرجع السابق، ص 30.

28 - المرجع السابق، ص 31.

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان، وذلك بفضل حق الطعن الفردي المعترف به لمؤسسات المجتمع المدني بموجب العديد من المواثيق الدولية²⁹.

حقوق الإنسان والتربية

أصدرت هيئة الأمم المتحدة العديد من الوثائق التي تحفز على نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومنها أساساً البرنامج العالمي للثقافة في مجال حقوق الإنسان منذ عام 2005، والمعتمد في 23 ديسمبر 1994 من الجمعية العامة في قرارها رقم (49/184)، والذي يتألف من مراحل متعاقبة بهدف زيادة

تركيز الجهود الوطنية للثقافة في مجال حقوق الإنسان على قطاعات وقضايا محددة. وقد ركزت المرحلة الأولى (2005 - 2009) على الثقافة في مجال حقوق الإنسان في النظامين التعليميين الابتدائي والثانوي، وركزت المرحلة الثانية (2010 - 2014) على الثقافة في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي، وعلى البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان للمعلمين والمربين والموظفين المكلفين بتطبيق القانون والعسكريين. وصدر أيضاً إعلان الأمم المتحدة بشأن الثقافة والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي اعتمده الجمعية العامة في 28 سبتمبر

أدت وحشية نظام الحكم أو القمع السياسي أو التعدي على الحريات العامة كلها، إلى ضرورة وجود وسائل دفاعية للتخفيف من تسلط الدولة وتأثيرها على الشعب، وكان لمؤسسات المجتمع المدني دور بارز بزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان والتعبئة للدفاع عنها.

2007 بموجب القرار رقم (10/06)، كما اعتمد مجلس حقوق الإنسان في مارس 2011 القرار رقم (16/1)، الذي أقر إعلان الأمم المتحدة للثقافة والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، والذي جدد التأكيد على حق كل فرد في التعلم، ووجوب أن يهدف التعليم إلى الإنماء الكامل لشخصية الإنسان وإحساسه بالكرامة، وأنه يمكن لجميع الأشخاص المشاركة بشكل فعال في

29 - المرجع السابق، ص 36.



مجتمع ينعم بالحرية، وأن يعزز التفاهم والتسامح؛ مع تأكيد أدوار المؤسسات التعليمية في تعزيز وإتاحة التثقيف في ميدان حقوق الإنسان³⁰.

وقد أصدرت الأمم المتحدة للتربية³¹ على حقوق الإنسان خطة عمل أقرتها الجمعية في فقرتها العاشرة منها:

1 - تقييم الحاجات وصياغة الاستراتيجيات الفعالة لتطوير التربية على حقوق الإنسان في كافة مراحل التعليم المدرسي وفي التدريب المهني، وكذلك في التعليم الرسمي وغير الرسمي.

2 - بناء وتقوية البرامج والقدرات في مجال التربية على حقوق الإنسان على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

3 - التطوير المنسق للمواد المتعلقة بالتربية على حقوق الإنسان.

4 - تقوية دور وسائل الإعلام في تطوير التربية على حقوق الإنسان.

5 - النشر العالمي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأكبر عدد ممكن من اللغات، والأشكال الأخرى الملائمة للمستويات المختلفة في القراءة والكتابة، وكذلك لذوي الاحتياجات الخاصة³².

وقد ناشدت الجمعية العامة كافة الحكومات للإسهام في تطبيق خطة العمل وتكثيف جهودها للقضاء على الأمية وتوجيه الثقافة، بهدف الإنماء الكامل لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

30 - التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات، دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2015، ص 11.

31 - يشمل مجال التربية على حقوق الإنسان كل الممارسات المؤسساتية التي تهتم بتثيئة المواطن، وتنمية شخصيته الإنسانية بكل أبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية والثقافية، وهي بذلك تستشرف المدى البعيد؛ لكونها تهتم بتثيئة أجيال المستقبل. وإذا كانت التربية - بمختلف قنواتها - تسعى اليوم إلى رفع تحديات إرساء الجودة من خلال نوعية الكفايات التي تنميها لدى الأطفال والشباب لتنمية قدراته الشخصية في أفق تحقيق استقلاليتهم وتأهيله لممارسة مواطنة نشيطة؛ فإن أحد معايير تلك الجودة يتمثل في مدرسة تحترم حقوق الإنسان، كنسيج يبرز الفعل التربوي بما يتضمنه من آليات التوجيه والتدبير والتشيط التربوي. - المرجع السابق، ص 13.

32 - ليا ليقين، حقوق الإنسان... أسئلة وإجابات، ص 141 - 142.

كما حثت الأجهزة التربوية - الحكومية وغير الحكومية - لتكثيف جهودها لإعداد برامج تربوية حول حقوق الإنسان وتفعيلها.

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التربية على حقوق الإنسان

إذا كانت قنوات نشر ثقافة حقوق الإنسان في الوعي الجماعي متعددة؛ فإن المؤسسة التعليمية بمختلف مستوياتها تعدّ المجال الأمثل لترسيخ قيم حقوق الإنسان عبر التعليم والتنشئة والتوعية والتأهيل، وهي الوظائف التي يتم تصريفها عبر المناهج والبرامج والأنشطة المختلفة للأندية التربوية. لذلك

لقد ناشدت الجمعية العامة كافة الحكومات للإسهام في تطبيق خطة العمل وتكثيف جهودها للقضاء على الأمية وتوجيه الثقافة، بهدف الإنماء الكامل لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

اهتمت بعض المنظمات العالمية كالیونسكو unesco بنشر أدلة وقواعد إرشادية للمهتمين بمجال التربية والتعليم حول كيفية تعليم حقوق الإنسان وإدراجها في المنهاج الدراسي طيلة المسار الدراسي للمتعلم. وترى هذه المنظمات أن تنمية سلوكيات إيجابية تتعلق باحترام الآخرين والعدالة والتعاون، وقبول الاختلاف والتخلي بروح المسؤولية - يمكن إدراجها في مرحلة ما قبل الابتدائية والمراحل الابتدائية المبكرة، بينما في المراحل الثانوية والتعليم العالي يمكن تناول المفاهيم والقيم السابقة على نحو أعمق، وإدماج أنشطة أخرى تدور حول المواطنة وحقوق المجتمع وقوانينه، والصيغ المبسطة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى³³.

ومن الصكوك المهمة التي تستكمل الإطار المعياري للتربية على حقوق الإنسان: «خطة العمل الدولية للتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية» التي أقرّها المؤتمر العالمي للتربية على حقوق الإنسان والإعلان الناتج عنه عام 1994، والإطار المتكامل للتحرك في التثقيف حول السلام وحقوق الإنسان

33 - التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ص 15.



والديمقراطية عام 1995³⁴. وتقدم الدول الأعضاء لمنظمة اليونسكو تقارير دورية بشأن التقدم المحرز في تطبيق هذه الوثائق. ومنذ عام 1995 وحتى عام 2005 جرى تضمين أنشطة اليونسكو في مجال التربية على حقوق الإنسان في إطار عقد الأمم المتحدة وخطة العمل المعنية. ونالت المنظمة - بحكم خبرتها وتجاربها - الاعتراف بها كفاعل مركزي في هذا الشأن، وأوكل إلى اليونسكو - جنباً إلى جنب مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان - مهمة تنسيق نشاطات «العقد»؛ وذلك لتحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل، وعلى وجه الخصوص؛ فقد عقدت المنظمة خمسة مؤتمرات حول التربية على حقوق الإنسان كان الهدف منها إعطاء قوة دفع لأنشطة التربية على حقوق الإنسان في كل منطقة، من خلال تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية المتخصصة في مجال التربية على حقوق الإنسان.

وقد أقام المعهد العربي لحقوق الإنسان على دراسة البرامج التعليمية في الوطن العربي من خلال تسعة بلدان، وأعدَّ الدراسة تسعة فرق، وجَّه أعمالها فريقاً مركزي على مستوى المعهد. وتدرج هذه الدراسة التقييمية للأنظمة التربوية في إطار هيئة الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان، وتهدف إلى كشف مكانة حقوق الإنسان في هذه الأنظمة التربوية ونشرها وتعزيزها، وهي تسعى كذلك إلى دعوة سلطة الإشراف في المنطقة العربية لتحسين عملية التعلم والتعليم ورصد مكامن النقص وتلافيها³⁵.

34 - تم تبني الإعلان في الجلسة (44) للمؤتمر الدولي للتعليم، والتي عقدت في جنيف بسويسرا في عام 1994، وتم تبني الإطار المتكامل في الجلسة (28) من مؤتمر اليونسكو العام الذي عقد في باريس بفرنسا عام 1995.

- ليا ليفين، حقوق الإنسان... أسئلة وإجابات، ص 144.

35 - دور التربية والتعليم في تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2001، ص 6.